

فانما تتحق الصدق جميعه بالرخول ولو بكر او بزوج
 الزوج بجميعه وعلي ولها الذي لا يخفى عليهم
 امرها كما ينبت واخوها وما اشبه ذلك فالمراد
 بالغبية قضا العيب وليس المراد بها المسمى
 واذا رجح الزوج علي ولها فان الولي لا يرجح
 بيتي منه علي الزوجة لانها لم تكن حاضرة
 العقد والولي هو الذي عزه ودلس عليه
 لا قيمة الولد معطوف علي جميعه يعني اذا عثر
 الزوج غير السيد والامة بحرية الامة وتولي
 الخا الفقد فعلي الزوج المسمى وقيمة الولد
 ويرجع علي الخا بالمسمى لا بقيمة الولد لان
 القار سبب اتلاف الصدق علي الزوج والزوج
 بوطيه سبب اتلاف الولد وهو المباشرة لا تلاف
 والقار سبب السبب ولم من وطى لا يتشاعنه
 ولد والمباشرة مقدم علي المنسب اما لو عزته
 الامة فعليه الاقل من المسمى وصدق المثل
 وهو قوله فيما ياتي وعليه الاقل واما الوعز
 من لم يتول العقد فلا شيء عليه وهو قوله فيما
 ياتي لان لم يتولها واما الوعز السيد فلا
 صدق لها وهي امه محطه عليه قيمتها
 وعليه في جميع قيمة الولد وسما بن ثمة
 ذكره وقيل ان المحللة ان لا قيمة علي المفزور

ك

كما قاله من في شرحه وعليه وعليها ان زوجها محجور
 كاتين ثم الولي عليه ان اخذ منه لا العكس يعني
 ان الولي القريب اذا زوج وليته وهما مملكتين للميت
 عن الزوج فان كانت المرأة حاضرة مع الزوج في
 مجلس العقد ثم علم الزوج بالعيب بعد الرخول
 بالزوجة فان الزوج حينئذ بالخيار بين ان يرجح
 جميع الحداق علي الولي او يرجح به علي الزوجة
 لان كلا منهما غير مدلس لكن اندرج به علي الولي
 رجح علي الزوجة وان رجح الزوج علي الزوجة
 فابا لا يرجح بيتي منه علي الولي لانها عارة وهي
 المباشرة للاتلاف وعليها في كاتين العمد ان
 يرجح دينار الكلام لان في حكمه الولي المميد الذي
 يخفي عليه حال الزوجة فان الزوج اذا علم بقصد
 الرخول بان زوجته معيبة فانه يرجح عليها بالحدق
 ويترك لها رجح دينار حتى انه ليلا يقرب المضع عن
 الحداق وادخلت الكاف القريب الذي يخفي عليه
 امرها والمراد بربح الدينار ما يجلب به المضع شرعا
 فيمثل الثلاثة ذراهم وما يقوم باحدها
 فان علم فكالتقريب يعني ان الولي المميد
 اذا علمه بالعيب وكتمه عن الزوج حكمه كالميت
 القريب في الرجوع عليه فقط ان كانت غائبة
 وعليه وعليها ان زوجها محجور بها كاتين
 وحلته ان ادعي عليه يعني ان الزوج اذا